

راهن القضايا الاقتصادية غير المشروعة على الحدود وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري: تهريب المخدرات (2013-2017) نموذجاً

أ. ساحلي هشام أستاذ مساعد قسم أ
جامعة سوق أهراس

أ. براك صورية: أستاذة محاضرة ب
جامعة سكيكدة

Abstract :

Algeria faces significant difficulties in securing its borders against cross-border drug trafficking, Algeria continues to this day to be classified as transit zone for drugs, especially cannabis produced in morocco to the middle east and Europe. but both domestic consumption and production are rising. that due to the proliferation of drug networks throughout the country. The Algerian authorities emphasize the close link between drug trafficking networks and terrorism in the region because the first is one of the main source of funding the later, so terrorism, arms trafficking, money laundering, drug smuggling are all closely connected.

ملخص: تواجه الجزائر صعوبات جدية في تأمين حدودها ضد تجارة المخدرات عبر الحدود، وتظل الجزائر لغاية اليوم تصنف كمنطقة عبور للمخدرات -خاصة القنب الهندي المغربي- نحو أوروبا والشرق الأوسط، إلى جانب تزايد الاستهلاك والإنتاج المحلي مما أدى إلى انتشار شبكات تهريب المخدرات عبر التراب الوطني. وتحدد السلطات الجزائرية العلاقة المتداخلة بين تجارة المخدرات والإرهاب باعتبار أن المخدرات هي المصدر الرئيسي لتمويل الإرهاب في المنطقة، وعليه ترتبط تجارة وتهريب المخدرات مع الإرهاب وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة بشكل وثيق.

مقدمة :

تشهد الجزائر، بالنظر إلى وضعيتها الجيوستراتيجية في جنوب المتوسط وفي وسط شمال إفريقيا الكثير من التدفقات عبر حدودها التي تبلغ 1200 كلم من الحدود البحرية، وأكثر من 6000 كلم من الحدود البرية تتقاسمها مع سبعة بلدان مغربية وإفريقية. ومن ضمن هذه التدفقات الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة كتنجارية وتهريب المخدرات التي بدأت تتوسع خلال العقد الماضي بسبب اتساع رقعة التراب الوطني، وتأثيرات العنف الإرهابي على الاستقرار الاجتماعي والتوازن النفسي للأفراد ، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي والبطالة، وتضييق الخناق على شبكات المخدرات في الضفة الشمالية لحوض البحر المتوسط مما جعل الجزائر منفذا للتجارة غير المشروعة بالمخدرات ويعرضها إلى تحديات وتهديدات أمنية خطيرة. وعليه ماهي المخاطر الأمنية لتجارة وتهريب المخدرات عبر الحدود على الأمن الوطني الجزائري؟ تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكالية من خلال العناصر التالية:

- 1- تحديد مفاهيم الدراسة
- 2- واقع تجارة وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية
- 3- عوامل تنامي تجارة وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية
- 4- مسالك تهريب المخدرات على الحدود الجزائرية
- 5- المخاطر الأمنية لتجارة وتهريب المخدرات على الأمن الوطني الجزائري

1- تحديد المفاهيم الأساسية:

- الأنشطة غير المشروعة : تلك النشاطات الاقتصادية التي تتم بطريقة سرية وهي محظورة قانونا ومخالفة للتشريع ، ويعاقب عليها القانون، وتدخل ضمن مفهوم الاقتصاد الإجرامي⁽¹⁾. وتهدف الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة إلى تحقيق الربح، وتخلق أسواقا خبيرة أو خدمات اقتصادية غير مشروعة. وتقوم من الناحية الاقتصادية بإشباع بعض حاجيات المستهلكين، وبالتالي تنطوي على نوع من القيمة المضافة ، لكنها من الناحية القانونية ممنوعة بموجب أحكام القانون الجزائري⁽²⁾.

- الأمن الوطني: يعتبر الأمن قيمة جوهرية وهدف مهم لسلوك الدول. وقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني بداية بالقدرة العسكرية التي تعود بالدرجة الأولى إلى العمل المسلح الرادع لتحقيق قدر من الاستقرار، ويتمحور مسعى الأمن هنا حسب باري بوزان حول التحرر من التهديد ، ويتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على حماية وصيانة هويتها المستقلة وتماسكها ، أي سيادتها واستقلالها⁽³⁾. ونتيجة للتحوّل الحاصل في طبيعة التهديدات الأمنية من التهديدات الصلبة (العسكرية) التي ترمس وحدة وسيادة الدولة إلى تهديدات لينة عابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب، التلوث البيئي، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والأسلحة.. الخ، والتحوّل في مفهوم القوة لصالح البعد الاقتصادي، أصبحت مضامين الأمن ذات طابع شمولي تشمل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية. وعليه أصبح يعرف الأمن الوطني على انه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحه وهيمته الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع⁽⁴⁾.

- التهريب: يعرف كعملية اقتصادية يتم من خلالها تبادل السلع نقدا أو مقايضة وحركتها عبر الحدود الإقليمية لدولتين أو أكثر دون مرورها على مكاتب الجمارك قصد إخضاعها للرقابة المقررة قانونا. ويعتبر التهريب من أكثر الجرائم الجمركية خطورة وتدرج أنشطته ضمن مفهوم الاقتصاد الإجرامي نظرا لتعلقها بنشاطات اقتصادية غير مشروعة تتضمن حركة البضائع بعيدا عن رقابة أجهزة الدولة⁽⁵⁾.

- المخدرات: تعرف المخدرات علميا بأنها مادة تؤثر بحكم طبيعتها الكيميائية في نفسية الكائن الحي ووظيفته. كما تعرف أيضا بأنها مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم غير الطبيعي وغياب الوعي المصحوب بتسكين الآلام⁽⁶⁾.

أما من الناحية القانونية فتعرف بأنها كل مادة تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، وتشمل الأفيون ومشتقاته والحشيش والكوكايين والأقراص المهلوسة⁽⁷⁾.

كما تعرف بأنها كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة الإدمان والإضرار بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد والجماعة⁽⁸⁾. ويعرفها المشرع الجزائري المخدرات في المادة الثانية القانون رقم 18/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 بأنها كل مادة طبيعية كانت أو اصطناعية من المواد الواردة في الجدولين 1 و2 من الاتفاقية الدولية

للمخدرات 1961 والمعدلة ببرتوكول 1972. أما المؤثرات العقلية فهي كل مادة طبيعية كانت أو اصطناعية ، أو كانت منتج طبيعي مدرج في الجدول 1، 2، 3، 4 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971⁽⁹⁾.

2- واقع تجارة وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية:

يتميز الموقع الجغرافي للجزائر بوجودها بين منطقتين حساستين لإنتاج القنب واستهلاكه، ولذلك تعتبر بلد عبور في ميدان الاتجار غير المشروع للمخدرات باتجاه أوروبا التي تظل أكبر سوق للقنب الهندي بسبب ارتفاع الطلب على هذه المادة المخدرة، كما أن كمية كبيرة من القنب الذي يتم إنتاجه في المغرب تمر عبر الجزائر في توجهها إلى بلدان أوروبا الغربية والشرق الأوسط. وبسبب الأزمة الأمنية في السنوات الأخيرة في كل من تونس وليبيا ومصر ومالي وعدم الاستقرار السياسي في موريتانيا أصبحت المنطقة كلها بيئة خصبة لكل أنواع التهريب والتجارة غير المشروعة في المخدرات والأسلحة وتداخلهما مع التنظيمات الإرهابية التي تعتمد على المخدرات كمصدر رئيسي في تمويلها⁽¹⁰⁾، ولذا أكدت الجزائر العلاقة المتشابكة بين شبكات تجارة المخدرات والإرهاب، وتجارة الأسلحة، وغسيل الأموال في منطقة المغرب العربي. وقد عززت هذه الوضعية المسالك التي يتبعها المهربون لنقل القنب المغربي عبر التراب الجزائري نحو الشرق الأوسط قبل وصوله إلى أسواق أوروبا الغربية مروراً بجزال البلقان.

ويعود الإنذار الأول بالنسبة للاتجار غير المشروع بالمخدرات في الجزائر إلى سنة 1975 عندما اعترضت مصالح مكافحة المخدرات ثلاثة أطنان من القنب والقبض على مهربها أغلبهم من الرعايا الأجانب، كما تم في سنة 1989 حجز طنين من راتب القنب وتوقيف حوالي 2500 شخص، ومنذ ذلك الوقت أصبح تدفق المخدرات من مادة القنب مستمرا بلا انقطاع وبشكل مضطرب وخطير إلى يومنا هذا رغم اتخاذ الجزائر ميكانيزمات قانونية لمكافحة الاتجار وتهريب المخدرات تتمثل في:

- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 حول الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار بهما.
- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005 حول الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهم، ودعم في 13 فيفري 2012

- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 حول الوقاية من الفساد ومكافحته⁽¹¹⁾.
- وتظهر الإحصائيات للسنوات الخمس الأخيرة (2013-2017) في الجدول رقم 1 اتجاهها مضطربا لزيادة كميات المخدرات المحجوزة سنويا من طرف مصالح مكافحة المخدرات، ويتعلق الأمر خاصة بالقنب الهندي (راتنج القنب، بذور القنب، ونبات القنب) والمؤثرات العقلية (لاسيما الريفوتريل والديازيبام) التي مصدرها الرئيسي الجهة الغربية والجنوبية الغربية للحدود الجزائرية رغم استمرار غلق الحدود مع المغرب منذ سنة 1994. وتتورط في عملية تهريب القنب المغربي شبكات مختلطة من المواطنين الجزائريين والمغاربة و الصحراويين والموريتانيين⁽¹²⁾.

جدول رقم 1: الكميات المحتجزة من مادة القنب والمؤثرات العقلية ما بين 2013-2017

نوعية المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
راتنج القنب /كغ	211512.773	181942.901	126685.774	106035.364	48903.194
المؤثرات العقلية	117597 قرص	1050612 قرص	637961 قرص	1024175 قرص	1103896 قرص

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها

ويتم نقل عادة المخدرات القادمة من الحدود الغربية للبلاد نحو مينائي وهران والجزائر لتصديرها بطريقة غير مشروعة باتجاه أوروبا ، ونحو البلدان الواقعة شرق الجزائر وجنوبها، مروراً بورقلة وخاصة الوادي التي أصبحت معبرا رئيسيا للتهريب باتجاه تونس وليبيا ومصر والشرق الأوسط. كما تشكل الحدود الجنوبية المنطلقة من الوادي إلى غاية تمنراست مسالك لتهريب المخدرات لكونها تتميز باحتضان شبكات متعددة الجنسيات لتهريب المخدرات⁽¹³⁾.

زيادة على تهريب راتنج القنب على الحدود الجزائرية ، دخلت أنواع جديدة إلى السوق الجزائري مثل الكوكايين والهروين والأفيون سنة 1992 ، حيث يتم إدخالها للتراب الوطني في طرود بريدية قادمة من أوروبا، أو عن طريق الشحن الجوي والبحري. وهناك كميات أخرى تدخل من البلدان الواقعة جنوب الصحراء عن طريق الشبكات التي تملك نقاط اتصال في العاصمة و في المراكز الحضرية الكبرى للبلاد. وفي سنة 2007 دخل نوع جديد لم يكن معروفا قبلا وهو مخدر الكراك الذي يعد أخطر أنواع المخدرات⁽¹⁴⁾.

الجدول رقم 2 : الكميات المنجزة من الكوكايين والهروين والأفيون والكراك ما بين 2013-2017

نوعية المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
الكوكايين	3790.487 غ	1245.626 غ	88287.394 غ	59099.411 غ	6096.687 غ
الهروين	868.299 غ	339.11 غ	2573.754 غ	1403.823 غ	990.963 غ
الأفيون	500 غ خشخاش 2721 نبتة	41325 خشخاش 7470 نبتة	---	1060 نبتة 554.380 غ بذور الأفيون	---
الكراك	---	---	48.3 غ	23 غ	631.200 غ

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها

وقد ازدادت الفروع الأربع من المخدرات (الكوكايين الأفيون والهروين والكراك) بصفة معتبرة بعدما كانت بكميات محدودة جدا في سنوات سابقة بسبب تعاقب أعداد المهاجرين السريين القادمين من بلدان جنوب الصحراء نحو أوروبا مروراً بالجزائر عبر موانئها ومطاراتها أو الذين يستخدمون قوارب تجهزها شبكات التهجير لهذا الغرض. ويحمل عادة هؤلاء المهاجرون السريون من بلدانهم كميات من هذه المخدرات قصد تمويل عملية عبور البحر المتوسط⁽¹⁵⁾. إضافة أصبحت الصحراء الجزائرية أهم مناطق العبور المفضلة لمهربي وناقلي المخدرات من أمريكا اللاتينية نحو الخليج وأوروبا حسب ما أشار جون اغلند Jan Eglend المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان⁽¹⁶⁾.

3- عوامل تنامي تجارة تهريب المخدرات على الحدود الجزائرية:

3-1: القرب الجغرافي من مناطق زراعة المخدرات: تجاور الجزائر دولة منتجة للمخدرات على طول مسافة 1556 كلم مما يصعب جهودها للحد والسيطرة على تدفق المخدرات عبر حدودها الغربية والجنوبية الغربية، خاصة في ظل غياب التنسيق الأمني المشترك على الحدود، ونفي المغرب المستمر لاهتمامات الجزائر المتعلقة بالتدفقات الكبيرة المستمرة للقنب المغربي عبر حدودها. وكشف التقرير الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن المغرب يحتل المرتبة الأولى عالمياً في زراعة القنب الهندي وتهريبه، وأفرد التقرير أن نحو 116 طناً من القنب الهندي أي حوالي 65% من الكمية الإجمالية للحشيش التي ضبطتها السلطات الجمركية العالمية مصدرها الرئيسي المغرب⁽¹⁷⁾. علماً أن أكثر من 90 بالمائة من عمليات ضبط الكيف المغربي يكون اتجاهه الحدود بين الجزائر وليبيا، ومنها يصل إلى مصر ويوزع عبر صحراء سيناء باتجاه الأردن، إسرائيل ودول الخليج⁽¹⁸⁾.

تقدر زراعة القنب الهندي في المغرب بـ 3.1% من الناتج الوطني الخام والذي يجلب حوالي 12 ملياً دولار من الأرباح في السنة. وتعتبر المغرب المنتج الرئيسي والمزود العالمي الأول بالقنب الهندي، ويوجه هذا الإنتاج نحو الأسواق الأوروبية والإفريقية. بالإضافة إلى إنتاجها المحلي من المخدرات، وبحكم وضعها الجغرافي تعد المغرب منطقة عبور للكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية الذي يدخل بطريقة غير شرعية من غرب إفريقيا⁽¹⁹⁾.

3-2: انتشار ظاهرة الفساد السياسي في دول الجوار الجغرافي: ارتبطت زيادة التجارة غير المشروعة وتهريب المخدرات عبر الحدود الجزائرية بتدفق كميات كبيرة من المخدرات الصلبة (الكوكايين والهروين) من أمريكا اللاتينية إلى دول الجوار موريتانيا، النيجر و مالي، وكذا ظاهرة تنامي الفساد السياسي وتورط مسؤولين سياسيين في تجارة المخدرات، حيث شهدت السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع مشاركة مسؤولين أمنيين كبار ورجال أعمال في عمليات تهريب المخدرات خاصة الكوكايين، وأظهرت مضبوطاتها الكبيرة ما بين 2007-2008 الروابط القائمة بين رموز النظام وتجارة المخدرات. كما استخدمت لاهتمامات بالتجارة بالمخدرات كأداة سياسية هامة في الصراع على السلطة داخل النخبة الحاكمة مثل اعتقال ابن شقيق الرئيس الموريتاني السابق وضابط اتصال الانترنت في موريتانيا لعلاقته بعملية تهريب الكوكايين 2007⁽²⁰⁾.

وتراجعت في فترة الرئيس الموريتاني ولد عبد العزيز عمليات ضبط المخدرات المهربة على الحدود، وبالتالي لا تتوفر أدلة كافية تظهر إدارة رجال الدولة لعمليات تهريب المخدرات كوسيلة سياسية لتعزيز مركزهم وفوقهم في النظام السياسي، غير أنه توجد مظاهر قانونية تبرز استمرار عمليات تهريب المخدرات على مستوى رفيع مثل قرار الرئيس بتخفيف عقوبة السجن بحق خمسة مدانين بتهريب الكوكايين في فيفري 2011، وإفراج إحدى محاكم الاستئناف في نواكشوط عن 30 من المهربين المدانين في جويلية 2011 وإلغاء تهمهم فيما بعد⁽²¹⁾.

أما في النيجر فتتم عملية تهريب المخدرات عبر الحدود بتواطؤ كامل من السلطات وتحت إشراف الرئيس السابق مامادو تانجة وكذا رجال أعمال وشخصيات هامة للحزب الحالي في السلطة في شمال النيجر، بالإضافة إلى القادة السابقين المتمردين التوارق الذي يحتلون اليوم وظائف عليا، وهذا ما يفسر أن عمليات ضبط شحنات المخدرات نادرة في شمال النيجر وهي منطقة عبور رئيسية نحو الجزائر بسبب غض الحكومة الطرف عن تهريب المخدرات والأسلحة للحفاظ على الاستقرار في الشمال⁽²²⁾.

وتوسعت عمليات التهريب في المنطقة الجنوبية للجزائر بسبب اندلاع التمرد في شمال مالي (التوارق في كيدال) وانخراط الزعماء المحليين والدولة ورجال الأعمال في تجارة المخدرات . وقد أخذت الصراعات المرتبطة بتهريب المخدرات في شمال مالي بعدا سياسيا حيث يستخدم زعماء القبائل مداخلهم المتأتمية من تهريب المخدرات لزيادة نفوذهم السياسي في الانتخابات التشريعية المحلية والوطنية، مثل زعماء قبيلة لمهر في منطقة غاو وزعماء قبيلة برايبش في منطقة تمبكتو الذين لعبوا دورا سياسيا كبيرا بالاعتماد على تهريب المخدرات. ونجحت الشخصيات المرتبطة بالتهريب في الضغط على قيادة مالي لإنشاء منطقة إدارية منفصلة (تاو ديني) وعدة مناطق جديدة في سياق عملية إصلاح إداري تم اعتمادها قبل اندلاع التمرد الأخير⁽²³⁾.

3-3- **عدم تسوية قضية الصحراء الغربية:** تبقى مسألة الصحراء الغربية أهم نقاط الخلاف الجزائري المغربي التي تحول دون إمكانية التنسيق الأمني المشترك للقضاء على مشكلة التجارة غير المشروعة بالمخدرات على الحدود الغربية الجنوبية والجنوبية للجزائر. كما تشكل مخيمات اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف ثغرة أمنية تتعلق باستفادة الصحراويين من وضعهم في المنطقة وضعف مراقبة الدولة مما يسهل مشاركتهم في تهريب المخدرات بسبب أوضاعهم الاقتصادية الصعبة وقلة فرص العمل. ففي سنة 2010 أوقفت القوات الأمنية المالية شبكة تهريب المخدرات في منطقة الصحراء تدعى البوليساريو بسبب أن 90% من عناصرها مصدرهم مخيمات البوليساريو في تندوف . ونشطت هذه الشبكة على الحدود المالية والجزائرية وقامت بنقل كميات كبيرة من المخدرات عبر الصحراء نحو أوروبا . ومن بين أعضائها الموقوفين بريكة ولد الشيخ عضو في منظمة البوليساريو، فراح ولد حمود معطالله عسكري سابق يقيم في تندوف، ولحسن علي ولد إبراهيم مولود في الجزائر⁽²⁴⁾. كما ضبطت موريتانيا في فيفري 2016 كمية هائلة من الكوكايين 2 طن على متن سفينة متورط فيها أعضاء من البوليساريو. وقد أشارت وثيقة صادرة من معهد الدفاع لحلف شمال الأطلسي إلى إن مخيمات الصحراويين في تندوف جنوب غرب الجزائر تشكل جزءا من مناطق العبور لتجارة المخدرات وواحدة من الطرق المفضلة لنقل الكوكايين من أمريكا اللاتينية⁽²⁵⁾.

3-4: **الانفلات الأمني في ليبيا وتونس:** ضاعفت عصابات تهريب المخدرات في المناطق الصحراوية من نشاطها خلال السنوات الأخيرة، تزامنا مع تدهور الوضع الأمني في ليبيا وتونس واتساع المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدولة ، مما جعل نقل شحنات المخدرات عبر الحدود الصحراوية أكثر سهولة، إضافة إلى انتشار استهلاك الحشيش في كل تلك البلدان التي يعاني مواطنوها من مشاكل اجتماعية بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية المضطربة⁽²⁶⁾. وتداخلت تجارة المخدرات عبر الحدود الصحراوية الجزائرية مع تجارة الأسلحة المهربة من ليبيا، حيث أشارت التقارير الأمريكية إلى نفاذ أكثر من 45 ألف قطعة سلاح من المخازن الليبية جرى تهريبها إلى 14 دولة على الأقل ، وتتورط فيها أكثر من 1700 مليشية ليبية بالتنسيق مع شبكات تجارة المخدرات والجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل وتحديدًا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي⁽²⁷⁾. وعليه أصبحت عمليات تجارة وتهريب المخدرات تحت حماية مسلحة .

4- مسالك تهريب المخدرات على الحدود الجزائرية :

بسبب اتساع رقعة التراب الوطني ونقص وسائل الرقابة على الحدود التي يبلغ طولها أكثر من 7000 كلم منها 1200 شريط ساحلي ، وكذا قرب الجزائر من مناطق إنتاج المخدرات غربا وجنوبا، ومن مناطق الاستهلاك شمالا تنوعت مسالك تهريب المخدرات على الحدود البرية والبحرية وسجلت ارتفاعا معتبرا لكميات وأنواع المخدرات المحجوزة سنويا . وقد بدأت تتضاعف كميات القنب المغربي منذ سنة 2010، حيث وصلت إلى 210 أطنان في 2013 بعدما كانت 23 طن في 2010 أي تضاعفت الكمية بعشر مرات ، وازدادت كمية المؤثرات العقلية بأربع مرات خلال الفترة ذاتها⁽²⁸⁾.

4-1: **المسالك الحدودية الغربية:** تشهد هذه المسالك تدفقا هائلا ومستمرًا لمادة القنب الهندي القادم من المغرب وهذا بسبب انعدام التنسيق الأمني الحدودي المشترك بين الجزائر والمغرب للقضاء على شبكات تجارة وتهريب المخدرات. كما تعتبر من أهم المنافذ التي تراهن عليها عصابات التهريب والمتاجرة في المخدرات ما بين المغرب والجزائر خاصة ولاية تلمسان ، لاعتبارات عديدة أهمها كثافتها السكانية وقربها من

الشبكات الطرقية، والأهم قرب المنطقة من حقول زراعة القنب الهندي بالأقاليم الشرقية للمملكة المغربية، إضافة إلى امتداد هذه الحدود على طول 170 كلم من شاطئ مرسى بن مهدي شمالا إلى تراب بلدية العريشة جنوبا في حدود ولاية النعامة، أغلبها غير أهلة بالسكان وتعدم فيها معالم حياة التنمية الفلاحية و الاقتصادية (29).

و رغم الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذتها الجزائر للحد من تدفق القنب المغربي فقد بلغت نسبة الكمية المحجوزة في المنطقة الغربية (مادة راتنج القنب) 81.13% من مجموع الكمية المحجوزة على المستوى الوطني والمقدرة بـ 48906.194 كلف سنة 2017، و 74.34% من مجموع 109089.130 كلف سنة 2016، وانخفضت النسبة سنة 2015 إلى 57.41% من مجموع 126685.774 كلف، وبلغت سنة 2014 نسبة 80.80% من مجموع 181942.901 كلف، أما سنة 2013 وصلت النسبة إلى 71.76% من مجموع 211512.773 كلف على المستوى الوطني. ويظهر الجدول رقم 3 حجم التدفقات الكبيرة لمادة القنب المغربي إلى جانب المؤثرات العقلية على الجهة الغربية للحدود الجزائرية خلال الخمس سنوات الأخيرة :

الجدول رقم 3: الكميات المحجوزة من القنب والمؤثرات العقلية على الحدود الغربية ما بين 2013-2017

نوع المخدرات	2013	2014	2015	2016	2015
راتنج القنب كلف	151784.401	147013.217	72731.438	21090.852	38905.423
المؤثرات العقلية	152988.5 قرص	65396 قرص	192211 قرص	401574 قرص	307746 قرص

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها.

4-2: المسالك الحدودية الشرقية : تفاقم نشاط تهريب المخدرات على الحدود الشرقي الجزائرية في الخمس سنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات الأمنية التي تشهدها تونس وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في ليبيا، حيث وجدت عصابات التهريب ملاذا آمنا وطرقا سهلة للتهريب نسبيا في ليبيا، التي تعمها الفوضى منذ 2011 وضاعفت عصابات من نشاطها في المناطق الصحراوية و نقل شحنات المخدرات عبر الحدود الصحراوية بكل سهولة في فقدان المؤسسة الأمنية الليبية السيطرة على أجزاء عديدة من مناطقها ظلما، وكذا تناقص أعداد أعوان حرس الحدود والجمارك، وقلة عدد مراكز المراقبة خاصة بولايات الوادي، الطارف، سوق أهراس، وتبسة وهي أحد أهم منافذ المهربين للمخدرات خاصة في المناسبات أين تنقص حالة التأهب.

ورغم الإجراءات الأمنية المشددة على الحدود البرية للجزائر ينجح المهربون في نقل شحنات المخدرات بصفة سرية عبر الحدود من موانئ غرب أفريقيا في السنغال وليبيريا وغينيا وحتى موريتانيا، ثم تنقل المخدرات من الحدود المغربية الموريتانية إلى الجزائر بعد مرورها من منطقة العيون التي تتواجد في الصحراء المغربية، حيث تهرب إلى منطقة الخليل التي تتواجد في مالي وحدودها مع الجزائر -والتي تعتبر أهم أسواق السلاح والمخدرات- وإيصالها إلى ليبيا كمنطقة عبور باتجاه الشرق الأوسط أين يكثر الطلب على المخدرات في الأسواق الجديدة التي تمتد من مصر إلى الخليج وإسرائيل وتركيا (30).

وبسبب تداخل تجارة تهريب المخدرات مع تجارة السلاح والإرهاب على الحدود الشرقية شددت الجزائر من الإجراءات الأمنية المكثفة والتنسيق الأمني العالمي مع تونس لتعزيز أمن الحدود والقضاء على المجموعات الإرهابية وتجار المخدرات، حيث اتفق الطرفان في إطار التعاون الجهوي و التنسيق المنسق لمراقبة الحدود بين البلدين ولجنة التعاون الجمركي الجزائرية التونسية على إنشاء مركز حدودي مشترك لتسهيل مراقبة دخول الأفراد والسلع (31). وقد أسفرت هذه الإجراءات عن تقليص لأنشطة تهريب المخدرات على الجهة الشرقية خلال الخمس سنوات الأخيرة مقارنة بالمسالك التهريب الغربية والجنوبية للبلاد، إذ تقلصت نسبتها من مجموع الكمية المحتجزة على المستوى الوطني إلى 0.76% سنة 2013، و 1.14% سنة 2014، وبلغت 1.27% في 2015، ثم تراجعت إلى 1.44% سنة 2016، لترتفع إلى 1.82% سنة 2017، مما دفع بالمديرية العامة للجمارك والتنسيق مع وزارة الداخلية إلى تنصيب 23 مركزا حدوديا جديدا مرتبطة فيما بينها بمنظومة الكترونية متطورة لمراقبة حركة تنقل الأشخاص والمركبات على الحدود الشرقية، وهذه المنظومة مشكلة من كاميرات مراقبة تعمل على مدار 24 ساعة ومجهزة بنظام الرؤية الليلية .

الجدول رقم 4: الكميات المحجوزة من القنب والمؤثرات العقلية على الحدود الشرقية ما بين 2013-2017

نوع المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
راتنج القنب كلغ	1612.337	2078.943	1607.740	1575.542	888.726
المؤثرات العقلية	246994.4 قرص	206353.5 قرص	38386 قرص	216238 قرص	258575 قرص

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها

3-4: المسالك الحدودية الجنوبية:

نتيجة لإحكام المصالح الجزائرية المراقبة على سواحلها بالضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وكذا تشديد السيطرة الأمنية قبالة سواحل إسبانيا (على المنفذ الشمالي لمضيق جبل طارق) وجزر الكناري والمطارات الأوروبية، التجأت شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى محورين حدوديين آخرين على الجهة الجنوبية للبلاد لتهريب المخدرات وهما: المحور الأول: تنقل المخدرات من المغرب مرورا بصحراء الجزائر (تندوف، بشار، غرداية، ورقلة، اليزي، والوادي) ثم ليبيا وتونس باتجاه الشرق الأوسط. المحور الثاني: تنقل المخدرات من المغرب إلى جنوب غرب الجزائر، فمالي، فمقاطعة اغليط بالنيجر ثم التشاد والسودان متجهة نحو الشرق الأوسط وأوروبا الغربية. وسهلت جغرافية المنطقة الصحراوية من تنامي شبكات تهريب المخدرات التي دعمتها التنظيمات الإرهابية التي استقرت بجنوب الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي عموما.

كما شهدت الحدود الجنوبية تدفقا للكوكايين والمهيرون من أمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا نحو دول الساحل ثم إلى الجزائر باتجاه أوروبا. وهنا تتنوع الطرق البرية عبر منطقة الساحل، حيث يتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية (غينيا وموريتانيا) برا إلى شمال مالي ثم إلى الجزائر وليبيا، فالشرق الأوسط وأوروبا الغربية⁽³²⁾. وتأتي المنطقة الجنوبية في المرتبة الثانية بعد الجهة الغربية فيما يتعلق بنسبة الكميات المحجوزة من القنب حيث بلغت 16.90% سنة 2017، و 17.29% في 2016، لترتفع إلى 36.14% سنة 2015 بسبب اتساع النشاط الإرهابي لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي في منطقة الساحل، وتوسع عمليات التهريب في شمال مالي وتوظيف السيطرة على تهريب المخدرات كأداة بارزة في ديناميكيات الصراع في هذه المنطقة، ووصلت إلى 17% في 2014، و 27% سنة 2013.

جدول رقم 5: الكميات المحجوزة من القنب الهندي والمؤثرات العقلية على الحدود الجنوبية ما بين 2013-2017

نوع المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
راتنج القنب كلغ	57180.696	31145.665	45788.616	18863.994	8265.842
المؤثرات العقلية	565151 قرص	526429.5 قرص	147860 قرص	197891 قرص	208159 قرص

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها

4-4: تهريب المخدرات على البحر:

نتيجة لتكثيف الجزائر الرقابة الأمنية على الحدود الغربية وعبر شبكة الطرق، لجأت شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى نقل القنب الهندي من المغرب إلى الجزائر عن طريق البحر⁽³³⁾ مستخدمة القوارب والزوارق المطاطية ذات المحركات المزودة بالسرعة الكبيرة من الشواطئ المغربية للجزائر محملة بكميات كبيرة من القنب الهندي، قاصدة فرنسا وإسبانيا أو تونس وليبيا⁽³⁴⁾. ويظهر الجدول رقم 6 حجم كمية المخدرات المحتجزة عبر البحر التي ضبطت في الشريط الساحلي لعين تيموشنت، وهران، الجزائر، سكيكدة، جيجل، تلمسان، مستغانم، بومرداس، تيزي وزو، الطارف وتيبازة.

الجدول رقم 6: الكميات المحجوزة من القنب الهندي على جهة البحر ما بين 2013-2017

نوع المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
القنب الهندي	---	2009.722 كلغ	2741.340 كلغ	1937.678 كلغ	30 كلغ

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها

5- المخاطر الأمنية لتجارة وتهريب المخدرات على الأمن الوطني الجزائري:

تمثل تجارة وتهريب المخدرات عبر الحدود الجزائرية تهديداً أمنياً عالياً المستوى نتيجة تشابكها مع عصابات تجارة الأسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تنشط بمنطقة الساحل مما يزيد من أعباء قوات الأمن في محاربة هذه الظاهرة⁽³⁵⁾. ورغم أن تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة المنظمة يشير إلى أن إيرادات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالاتجار بالقنب والكوكايين متواضعة لكنه يحصل على أموال كبيرة جراء الحماية التي يوفرها للمتاجرين والمهربين عند نقلهم للمخدرات عبر المسالك، أو فرضه لضرائب على شحنات المخدرات، ولهذا صنفت الجزائر تجارة المخدرات كنشاط إرهابي⁽³⁶⁾.

كما أصبح تهريب المخدرات عبر الجزائر اقتصاد مواز، حيث تتمتع العصابات بقدرات مالية ضخمة، وتبلغ قيمة كميات الحشيش التي حُجزت في الجزائر ما لا يقل عن 400 مليون ورو، باعتبار أن سعر الكيلو غرام الواحد يزيد عن 4 آلاف يورو. ويتضاعف سعر الحشيش عند وصوله إلى الشرق الأوسط، وهذا الأمر يشجع عصابات التهريب على تجنيد المزيد من المتعاونين⁽³⁷⁾، وبالتالي تنامت شبكات تجارة وتهريب المخدرات داخل وعبر الحدود الجزائرية خاصة في ظل الأزمة المالية التي تشهدها منذ 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط واعتماد الحكومة سياسة التقشف وتجميد التوظيف مما يزيد معدل البطالة التي بلغت 12% في سبتمبر 2017 ونسبة نمو لم تتعد 2.2% حسب صندوق النقد الدولي⁽³⁸⁾.

ووفق إحصاءات رسمية، أُلقت الأجهزة لأمنية الجزائرية القبض على أكثر من 37 ألف شخص عام 2016، متهمين في قضايا مخدرات، بينهم 226 أجنبياً، أغلبهم من دول أفريقية، علماً أن عدد السجناء في الجزائر لا يزيد عن 65 ألف سجين، كما أعلن وزير العدل الطيب لوح، عام 2015. وتحتل قضايا تهريب المخدرات في الجزائر المرتبة الثانية من حيث عدد المتهمين بعد قضايا السرقة والاعتداء، إذ بين كل 4 سجناء في الجزائر يوجد متهمان موقوفان بتهمة تهريب مخدرات. ويبين الجدول التالي تصاعد عدد الأشخاص المنخرطين في تهريب المخدرات خاصة في سنتي 2016 و2017 بسبب الأزمة الاقتصادية.

الجدول رقم 7: عدد القضايا والأشخاص المتورطون في تهريب المخدرات ما بين 2013-2017

عدد القضايا والأشخاص	2013	2014	2015	2016	2017
القضايا المعالجة	13989	11130	19692	30113	30313
المواطنون	19071	15265	25987	37388	38678
الأجانب	96	183	129	226	212

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها.

وتحولت الجزائر إلى سوق استهلاكي واسع للمخدرات بعدما كانت منطقة عبور، لاسيما أن 27% من كمية المخدرات التي تعبر حدودها توجه نحو السوق الداخلي. وقد بلغ عدد المدمنين في الجزائر حوالي 300 ألف مدمن، وتزيد النسبة بثلاث أضعاف عند المتعاطي المخدرات بصفة غير منتظمة. يستهلك 50% من المدمنين القنب الهندي، و40% الأقرص المهلوسة، و10% المخدرات الصلبة (الكوكايين والمهيروين والكراك). وتشير إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن نسبة المدمنين في الوسط التريوي يبلغ 13%.

تطورت خطورة الأنشطة غير المشروعة بالمخدرات في الجزائر من تجارها وتهريبها عبر الحدود إلى إنتاجها في الداخل ويتعلق الأمر بزراعة نبات القنب والأفيون، مما يجعل الجزائر منطقة عبور وسوق استهلاكي ومنتج للمخدرات. ويظهر الجدول رقم 8 الكميات المحجوزة من زراعة القنب في الجزائر.

الجدول رقم 7: الكميات المحجوزة من زراعة القنب والأفيون في الجزائر ما بين 2013-2017

نوع المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
نبات القنب	4831 نبتة	2522 نبتة	572 نبتة	507 نبتة	3706 نبتة
نبات الأفيون	2721 نبتة	7470 نبتة	---	1060 نبتة	---

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها.

الخلاصة:

تواجه الجزائر تحديات أمنية مرتبطة بحدودها حيث تعرف حركة تهريب للمخدرات مكثفة على مستوى حدودها خاصة البرية وهذا نظراً لشساعة إقليمها وصعوبة مراقبتها، ومع أن عمليات تهريب المخدرات عرفت تناقصاً معتبراً مع استتباب الاستقرار والأمن بالبلاد ورجوع المكانة

لأجهزة ومؤسسات الدولة، لكن كميات المخدرات المحجوزة عاودت الارتفاع ابتداء من سنة 2000، لتبلغ ذروتها القصوى سنة 2009 بسبب ارتفاع الإنتاج المغربي من الحشيش، علما أن المغرب يعتبر الممون الأول لحركات تهريب المخدرات بالجزائر. بالإضافة إلى تنامي العمليات الإرهابية خلال تلك الفترة، مما أدى ببعض جماعات التهريب إلى الاشتراك مع الجماعات الإرهابية التي عملت على تغطية نشاطاتها مقابل الحصول على الأسلحة أو المال أحيانا والقيام بعمليات مشتركة أحيانا أخرى.

تشكل تجارة المخدرات عبر الحدود الجزائرية تهديدا على أمنها الوطني بكل أبعاده لاسيما بعد تحولها من منطقة عبور إلى سوق استهلاكي واسع، حيث قدرت نسبة المخدرات التي تعبر الإقليم الوطني والمخصصة للاستهلاك المحلي بـ 26.13% وهذا يمثل خطرا كبيرا على الأمن الاجتماعي. كما تداخلت شبكات تهريب المخدرات داخل وعبر التراب الوطني مع نشاط الجماعات الإرهابية (تنظيم القاعدة ببلاد المغرب) في منطقة الساحل وعصابات تهريب السلاح في ليبيا، لذا صنفت الجزائر تجارة وتهريب المخدرات كنشاط إرهابي.

الهوامش والمراجع:

- (1) بوطالب إبراهيم، مقارنة اقتصادية للتهريب في الجزائر " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-1011"، ص. 18.
- (2) نفس المرجع، ص. 26.
- (3) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 414.
- (4) نبيل بن حمزة، البعد الاقتصادي للأمن الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص. 48.
- (5) بوطالب إبراهيم، مرجع سابق، ص. 2.
- (6) جيماي فوزي، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013-2012، ص. 7.
- (7) براهيمية نصيرة، إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري: المدمن بين المرض والإجرام، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الأول، 2013، جامعة الوادي، ص. 16-17.
- (8) حميد الياسري، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 21، 2015، ص. 257.
- (9) جيماي فوزي، مرجع سابق، ص. 9.
- (10) صالح عبد النوري، وضع المخدرات وسياسة مكافحتها في الجزائر، ورقة مقدمة إلى شبكة التعاون في ميدان المخدرات في إقليم المتوسط، 2014، ص. 9.
- (11) الطيف عائشة، ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على اقتصاديات دول العالم العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص. 137.
- (12) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، 2012 <http://www.CarnegieEndowment.org>
- (13) تجارة المخدرات تزدهر في صحراء شمال إفريقيا تحت حماية الإرهاب، صحيفة العرب، العدد، 10599، 2017/4/11.
- (14) فاطمة العري، ليلي إبراهيم العدواني، جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع (الجزائر: دار هومة، 2010)، ص. 16.
- (15) صالح عبد النوري، مرجع سابق، ص. 11.
- (16) « trafic de drogue a grande échelle ; le Polisario pris une nouvelle fois la main dans le sac ». <http://www. Le Matin.ma72/9/2016>.
- (17) زراعة الحشيش.. أزمة مغربية بأذرع دولية <http://www.alaraiya.net/ar7north-africa/morocco/2014/03/07>
- (18) المخدرات .. الاقتصاد الموازي لمافيا التهريب، جريدة الخبر، 22 ديسمبر 2015.
- (19) France couvre le Maroc sur le trafic de drogue, <http://www. l'expressiondz.com/article/.mercredi> 4/12/2013

(20) Welfram Lacher, le mythe narcoterroriste au Sahel. <http://www.globalcommissionon drugs.org>. 12.9.2013

(21) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مرجع سابق

(22) welfram lacher, le mythe narcoterroriste au sahel, opcit

(23) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مرجع سابق

(24) « Démantèlement du réseau de trafic de drogue nommé Polisario », **Jeune Afrique**, 20 décembre 2010.

(25) « trafic de drogue a grande échelle ; le Polisario pris une nouvelle fois la main dans le sac ». <http://www. Le Matin.ma72/9/2016>.

(26) تجارة المخدرات تزدهر في صحراء شمال إفريقيا تحت حماية الإرهاب ، **صحيفة العرب**، العدد، مرجع سابق

(27) سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2015-2016)، ص. 106.

(28) صالح عبد النوري، مرجع سابق

(29) المخدرات.. الاقتصاد الموازي لمافيا التهريب، جريدة الخبر، مرجع سابق

(30) تجارة المخدرات تزدهر في صحراء شمال إفريقيا تحت حماية الإرهاب، صحيفة العرب، مرجع سابق

(31) منظومة الكترونية متطورة لمراقبة الحدود الشرقية، www.lbiladne.net/article/3.10.2017

(32) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مرجع سابق

(33) council of the European, regional report for north Africa about drugs, 20.10.2017. <http://www.parlament.gv.at>.

(34) زراعة الحشيش.. أزمة مغربية بأذرع دولية <http://www.alaraiya.net/ar7north-africa/morocco/2014/03/07>

(35) سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص. 107.

(36) تقرير المخدرات العالمي 2017 مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة،

https://www.unodc.org/wdr2017/field/WDR_Booklet1_Exsum_Arabic.

(37) تجارة المخدرات تزدهر في صحراء شمال إفريقيا تحت حماية الإرهاب، صحيفة العرب، مرجع سابق

(38) التحديات المالية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار <https://www.ida2at.com/category/society>